

المعنى لم يوجد فيه من الرضاع وهو الامومة والبنية والاشية وقوله
كما قرنته اي في قوله ولو كانت ام نسب لآل فلذخه اي لبيه نكاحها
واذا اوصد بينهما ولو فز بدعته وخاله ويلغزبه فيقال ما تقول في تخلف قال
لا ضرر يا عمي يا خالي كان تزوج رجل باسرة ومعه بنت من غيرم ورزق
منها بآبن سماه زيدا مثله وله اي لهذا الرجلين من غيرهما اذا تزوج الابن
الذي من غيرهما بنتها التي من غير ذلك الرزق ورزق منها بولد فزيد
عنه وقاله لانه اغوا بيه واغوا منه ذلك ان يقال صورتهما
ان اخا زيدا من ابيه تزوج باخت زيدا من امه او بالقساكي اخو زيدا من
امه تزوج باخت زيدا من ابيه كما اشار اليه بقوله مثاله في النسب اي
واولدها ولد ازيد وعه وقاله فلغزبه لانيه الحسن اسقاط له بيه
يشمل الاغ الشقيق اولاد اولام هم ذوهنا ظم لان هزج المرأة المرفقة
ليست ام زيد من النسب فارضعها لزيد لا يثبت التحتم على غيره من
اخوته مطلقا اي الا شق اولاد اولام بلبت ابن اخيك بان ترضع
امراة شخم بهر وولادتها منه صغيرة اجنبية ثم يتزوج باسرة لها ابن
من غيره فتولد له ابنا فلان الذي من غيره ان يتزوج تلك الصغيرة ويهرق
عليه انه تزوج باخت من الرضاع لانه لم يهرق له من قوله بلبت ابن اخيك اي لبيته
كامل في زوجة اخيك غير امك كما هو ظم تامل فان قيل لا عاصله
ان الوصف بقوله اللاتى دظتم بهن عايد الي لفظ النسب الطائي دون
الاول لما ذكره ولا يخفي ما في عبارته من التسامح فتعلمه قول لا يسمي
دعوله ولهذا لا حد بوطى الميتة هم د نعم المستورك قول وكلمت
وطى امراة بملك سما الوطى في القبر او الدبر واستدخاله في الدبر
كذلك والمراد الوطى في الحياة كاصرو سئل الامهات والبنات ما هو النسب
او الرضاع كما بين قول ويوجب الودع اي فيثبت به التحريم للمهرمية فلن
يجل الوطى بشبهة النظر اليام الموطوة وبنيتها ولا كلوة ولا المساقمة بها
ولا مسها كما موطوة بل اولي قلو تزوجها بولدك ودخلت المهرمية
اجيب بان المفهوم ان فان قلت المفهوم هنا خاص والقاعدة تقدمه
عليه العام قلت منع من ذلك للجماع علي تحريم زوجة الابن رضاعا

رحمان

رحمان والحب من قول قل علي التحريم قوله من اصله بهم ضريح به زوجة من
تتناه او ابنة من الرضاع ولعله سهوا وسبق قلم ولا تحرم بنت زوج
الام او استحل كله مع علي الفاضل منها رجله نكح منها عم الاخر وصورة ذلك
رجلان تزوج كل منهما ام الاخر فاولدها ابنا فكل من ابنته ام الاخر لانه
ومنها امراتان التقيتا برجلين فقالتا موصيا ابنتي وزوجتي وابنتي وموصيا
وصورتها رجلان تزوج كل منهما ام الاخر ومنها رجلان نكح كل منهما ام الاخر
الاخر وصورتها ان ينكح كل من رجلين بنت الاخر فيولد لكل منهما ابن فكل
واحد من الابنين خال الاخر ومنها رجلان نكح كل منهما ابنة الاخر
وصورتها ان ينكح كل من رجلين اخت الاخر ويولد لكل منهما ابن
وتحرم واحدة كذا لا يخفى ان واحدة عطف علي سبع ففي بدل من اربعة
عشر وتقدر الفعل غير مستقيم قل اخت الزوجة لا قال اخت
بظهوره ان يضم الجمع بين امرأة وابنتها وان نقاهها والذمها بلعان ان هي
غير منتفية قطعا بدليل انه مني استلحقه وهذا باعتبار الدين
اما في الاخر فلا مانع من جمع الالفين في الجنة لان تعلقه التحريم فيها
من تزوج امها شرعيات من عهته ثم تزوج الاخرى وماتت في عهته
او مات ولم يتزوج بغير غيره قاله الشهاب م رسولك وقال القرطبي
يجوز نكاح المخدوم في الجنة ما عدا الاموال والفروع ولو بواسطه يعني
عات امولها وقاله شخم لا الكبري فيه رفع قوه ان العمة والخالدة
هي الكبري غالبا قل فان وطى ولو في الدبر موصو كس غل في استحل
المتي المحترم باز الملك يسبع ولو لبعضها بله ضارا وخيارا لمتربك
وحد قول او كتابة اي محتمة او بهدوطها وطم كله ان الاستحلال
هنا اي في هذه الصورة لا فيما تقدم ليس كالوطى وهو ظم ثم ر حرمتا
العابرة اي صرم وطئها وكذا الاستحلال بها لكن ظم عبارة الرطوبة وع ب
حرمة الوطى فقط طبعي او نكح امراة ثم ملك لا وكذا لو تقارب الملك
والنكاح حلت المنكوسة دون المملوكة لما ذكره اذ يتعلق به الطلاق الا
ويثبت النسب فيه بالمكان بخلاف الملك ضمنا فسبح نكاحه وفوايد
الضح نكحة الولى انه لا ينقض عند الطلاق الثانية انها اذا علم